

الإصلاح بالإسلام
(٦)

الذَّكْتُور
مُحَمَّدُ عَمَّارُ
ابْنُ الْإِسْلَامِ

السُّلُوفُ وَالسُّلُوفِيَّةُ

مَكْتَبَةُ وَهْبٍ

٤١ شارع الجمهورية، القاهرة، مصر
ت. ٢٣٩٧٧٧٠ فاكس ٢٣٩٠٢٧٤٦



دار الكتب والوثائق القومية

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد
إدارة الشئون الفنية

عمارة، محمد

السلف والسلفية / معهد عمارة ..

القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠١١.

٨٠ صفحة : ١٤ سم .

(الإصلاح بالإسلام: ٦)

تدريک ۵ ۲۲۷ ۲۲۵ ۹۷۷

١- الاسلام - دعوات سلطنة -

١٠- العنقودان .

TIV

السلف والسلفية

الدكتور محمد حمارة

الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ م

مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية -

عائدين - القاهرة

٨٠ صفحة ١٤ x ٢٠ سم

رقم الايداع: ٢٠١١/١٣٥٩٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N.

977-225-327-5

تَحذِير

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة
(للطباعة والنشر). غير مسموح بإعادة
نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أي جزء
منه، أو تخزينه على أجهزة
استرجاع أو استرداد إلكترونية،
أو ميكانيكية، أو نقله بأي وسيلة
أخرى، أو تصويره، أو تسجيله على
أي نحو، بدون أخذ موافقة كتابية
مسبقة من الناشر.

All rights reserved to Wabwah Publisher.
No Part of this Publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

مطبعة الميكني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة ت: ٢٨٩٧٨٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

فى عالم اختلطت فيه «أوراق المفاهيم» ، التى تقفز إلى الذهن عندما يُذكر مصطلح «السلفية» فيراها البعض :

● **التقليد والجمود** . . ومخاصمة العقل والتمدن . . والعودة إلى عصور البداوة ومجتمعاتها . . والرفض لكل الآخرين . . ولجميع ما لدى الآخرين . . بل والبراء من الآخرين الذين يشاركون هذه السلفية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ! .

● **ويراها بعض الغربيين :** «الفاشية الإسلامية» التى تهدد - بالإرهاب - المدنية الغربية . . والتى تجاوز خطرنا خطر النازية والفاشية والشيوعية فى القرن العشرين .

● **بينما يراها البعض :** «السلفية الجهادية» ، التى حملت السلاح لمحاربة حكام البلاد الإسلامية وهزت الاستقرار فى مجتمعات الإسلام ، بدعى أن محاربة «العدو القريب» - الحكام المسلمين - أولى وأجدى من محاربة «العدو البعيد» - الصهيونية والاستعمار . . .

● ويراها بعض الصوفية : « الانحراف العقدي » . . الذى أدخل عقائد الغنوصية والهندوسية إلى الإسلام! . . فأدى بأصحابه - السلفيين - إلى الخروج من الدين! . .

● على حين يراها آخرون : « الفرقة الوحيدة الناجية » من النار ، لأنها هى التى بقيت على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه (رضي الله عنهم) . . بينما انحدرت كل فرق المسلمين - الاثنتين والسبعين - إلى هاوية الهلاك؛ لأنهم بدّلوا . . وضلوا . . وفسقوا . . وابتدعوا . . بل وكفر بعضهم بما أنزل على محمد ﷺ ! . .

فى عالم تقفز فيه هذه « المفاهيم » . . والصور المتناقضة - هذا التناقض الصارخ - إلى أذهان القراء والسامعين عندما يذكر مصطلح « السلفية » سواء أكان ذلك فى عالم الإسلام . . أم فى عالم الغرب . . وسواء أكان ذلك فى صفوف الإسلاميين أم فى صفوف العلمانيين والمتغربين .

فى مثل هذا العالم - الذى نعيشه ونعيش فيه - تشتد الحاجة إلى تحرير المضامين وتحرير المفاهيم . . مضامين ومصطلحات : « السلف » ، و« السلفية » .. و« السلفيين » ، وكذلك سبر غور التطور الفكرى الذى مر به هذا التيار فى تاريخ الحضارة الإسلامية . . لنرى الحقائق المجردة من الأوهام . . ولتتضح أمام العقل - المسلم وغير المسلم - تضاريس « خارطة » هذا الجانب من

جوانب الفكر والواقع . . ولنستبين - بعد تحديد المفاهيم . .
وتتبع خيوط « تاريخ الأفكار » - هل نحن - اليوم - أمام سلفية
واحدة ؟ . . أم أننا بإزاء عدد من السلفيات ؟ . . وليستبين لنا أى
المفاهيم والصور التى تقفز إلى الأذهان عند ذكر هذا المصطلح
« السلفية » . . أيها هى الحقيقة ؟ . . وأيها هى الأوهام ؟؟ . .

دكتور محمد عمارة

تحرير مفاهيم المصطلحات

«السلف» لغة : هو الماضى وكل ما ومن تقدم ومضى عن الواقع والزمن الذى يعيش فيه الإنسان . .

وفى الاصطلاح : هو العصر الذهبى الذى يمثل نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية ، قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التى وفدت على الحياة الفكرية الإسلامية بعد الفتوحات التى أدخلت الفلسفات غير الإسلامية على فهم «السلف الصالح» للإسلام . .

و«السلف» - أيضاً - : هو كل عمل صالح قدمه الإنسان .

وفى القرآن الكريم يرد مصطلح «السلف» بمعنى : الماضى ، وما سبق الحياة الحاضرة التى يحيها الإنسان : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ (البقرة: ٢٧٥) ، ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (النساء: ٢٢) ، ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ ﴾ (يونس: ٣٠) ، ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴾ (الزخرف: ٥٦) . .

فالسلف فى القرآن الكريم ، هو الماضى ، وما سبق وتقدم على الحياة الحاضرة للإنسان .

ونفس هذا المعنى - لمصطلح السلف - نجده فى الحديث النبوى الشريف . ففى مسند الإمام أحمد ، عن فاطمة الزهراء عليها السلام ، أن رسول الله ﷺ قال لها ، فى مرض موته : [ولا أراه إلا قد حضر أجلى وإنك أول أهل بيتى لحوقاً بى ونعم السلف أنا لك].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : قال رسول الله ﷺ : [الحقنى بسلفنا الصالح الخير عثمان بن مظعون] .

أما السلف فى اصطلاح المال والتجارة ، فهو : إقراض الأموال قرضاً حسناً ، أى لا منفعة فيه - للمقرض - بالدنيا ، وبهذا المعنى ورد - المصطلح - فى الحديث النبوى ، فعن السائب ابن أبى السائب : « أنه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام فى التجارة فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبى ﷺ : [مرحباً بأخى وشريكى ، كان لا يدارى ولا يمارى يا سائب قد كنت تعمل أعمالاً فى الجاهلية لا تقبل منك وهى اليوم تقبل منك ، وكان ذا سلف وصلة] ^(١) ..

أى كان يقرض المال قرضاً حسناً ، ويصل الأرحام . ولما كان كل ماض هو سلف ، فلقد شاع إطلاق هذا المصطلح مُعرِّفاً - السلف - على الجيل - القرن - المؤسس الذى

(١) (رواه أحمد)

أقام الدين ، وطبق منهاج الإسلام ، وأنشأ دولته . . جيل الصحابة ، الذين عاشوا عصر تنزل الوحي ، وامتلكوا سليقة فهم مصطلحاته على النحو الذى كانت عليه فى عصر التنزيل ، وتلقوا عن المعصوم ﷺ البيان النبوى للبلاغ القرآنى ، وحوّلوا جميع ذلك إلى واقع حياتى معيش .. فغدوا - لذلك - السلف الصالح ، بتعميم وإطلاق . . ثم انضم إليهم - فى زمرة السلف - من اهتدى بهديهم وعمل بسنتهم من التابعين وتابعى التابعين ، الذين لم تتغيش رؤيتهم « بالوافد » غير الإسلامى الذى عرفته الحياة الفكرية بعد عصر الفتوحات . .

فالسلف ، هو : كل من يُقَلَّد ويُقْتَدَى أثره فى الدين .

وبعد السلف - الذين يشملون الصحابة . . والتابعين . . والأئمة العظام للمذاهب الكبرى ، من تابعى التابعين - يأتى « الخلف » ، الذين يلونهم فى التسلسل الزمنى . . وبعد الخلف تأتى أجيال « المتأخرين » . . ثم « المحدثين » . . فالمعاصرين . .

* * *

أما « السلفية » - وهى نسبة إلى السلف : الماضى والمتقدم - فلقد عنت : السلفية الدينية ، أى الرجوع فى الدين والشرع إلى منابع الإسلام الأولى ، أى الكتاب والسنة ، مع إهدار ما سواهما مما طرأ مخالفاً لهما . .

وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) فإنها - السلفية - : « فهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى . . » ^(١) .

ومع وضوح هذا التعريف للسلفية ، تعددت فصائل تيارها فى تراثنا وفكرنا الإسلامى . . فكل السلفيين يعودون فى فهم الدين إلى الكتاب والسنة ، لكن منهم فصيلاً يقف فى الفهم عند ظواهر النصوص . . ومنهم من يعمل العقل فى الفهم . . ومن الذين يعملون العقل : مسرف فى التأويل . . أو متوسط . . أو مقتصد . . ومن السلفيين : أهل جمود وتقليد . . ومنهم أهل التجديد ، الذين يعودون إلى المنابع لاستلهاهمها فى الاجتهاد لواقعهم الجديد . . ومن السلفيين من سلفهم - ماضيهم - فكر عصر الازدهار الحضارى والخلق والإبداع . . ومنهم من سلفهم - ماضيهم - ومثالهم الذى يحتذونه - فكر عصر التراجع الحضارى والتقليد والجمود . .

ومن السلفيين « مقلدون » لكل التراث ، دونما تمييز بين « الفكر » وبين « التجارب » . . ودونما تمييز فى « الفكر » بين « الثوابت » ، و « المناهج » وبين « المتغيرات » . . ومنهم

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣/٣١٨ ، دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

« مستلهمون » لثواب التراث مع « الاسترشاد » بتجارب ومتغيرات التاريخ . .

ومن السلفيين من يعيشون فى الماضى والسلف ، ويهاجرون من العصر إلى هذا السلف - الماضى - . . ومنهم من يوازن بين « السلف » - الماضى - وبين « الحاضر » - المعاصر - . .

وهذا التنوع ، الذى يقترب أحياناً من درجة التناقض ، فى مناهج فصائل السلفية ، هو الذى أحاط مضامين هذا المصطلح ، وخاصة فى فكرنا المعاصر ، بكثير من الغموض ، وسوء الفهم ، بل وسوء الظن أيضاً! . .

فكل إنسان هو سلفى ، بمعنى أن له سلف وماض ينتسب إليه ، ويرجع له ، لكن التفاوت يأتى من الخلاف حول :
من هو سلفك؟ . . وكيف تتعامل مع سلفك وماضيك؟ . .
تهاجر إليه؟ . . أم تستدعيه؟ . . تقلده؟ . . أم تجتهد فيه؟؟ . .

* * *

وإذا كان هذا هو معنى « السلف » و« السلفية » . . فإن « السلفيين » - والمفرد « سلفى » - هم الذين يحتذون حذو السلف ، الذين سلفوا ، أى سبقوا ومضوا . .

وإذا استثنينا تيار « الحداثة » بالمعنى الغربى ، والتى تقييم - ويقيم أصحابها - « قطيعة معرفية » مع الموروث ، والموروث الدينى على وجه الخصوص - فإن أغلب تيارات الفكر ومذاهبه

ومدارسه يمكن - بدرجات متفاوتة ، ومعانى متمايضة - أن تدخل فى إطار السلفيين ، لأن لها ماضياً وسلفاً ومرجعية ونموذجاً تاريخياً ترجع إليه ، وتنسب له ، وتحتضيه ، وتستصحب ثوابته ومناهجه . . فليس هناك - فى الحقيقة - صاحب فكر بلا ماض ، مهما كان فى هذا الفكر من إبداع . . وإذا كان السلف هو الماضى فكلنا سلفيون . .

وكل حركات الإحياء ، ودعوات التجديد هى سلفية ، ودعاتها وفلاسفتها هم سلفيون فى جانب من جوانب إحيائهم وتجديدهم ، لأنهم يستلهمون « المنابع » لتجديد الواقع واستشراف المستقبل . . فالنهضة الأوربية كانت إحياء لتراث الإغريق والرومان ، لتجديد الفكر والحياة فى أوروبا ، خروجاً بها وإخراجاً لها من جمود اللاهوت الكنسى والكهانة الكنسية . . و« القطيعة المعرفية » لحدث هذه النهضة الأوربية إنما كانت مع « الموروث الدينى » ، وليس مع « السلف الإغريقى والرومانى »! . . وكذلك كان حال كل دعوات التجديد والإحياء فى تاريخ الحضارة الإسلامية .

وإذا كان هذا هو حال كل « السلفيين المجددين » ، فإنه ليس حال عموم السلفيين ! . . ذلك أن السلفيين - عندنا - أنواع . . فمن السلفيين من « يقلد » السلف ، وهؤلاء هم أهل الجمود والتقليد . .

ومن السلفيين من يرجع إلى السلف ، فيجتهد فى ميراثهم وتراثهم ، مميّزاً فيه « الثوابت » عن « المتغيرات » ، والصالح للاستصحاب والاستلزام عن ما تجاوزته الوقائع المتغيرة والعادات المتبدلة والأعراف المختلفة والمصالح المستجدة . .

ومن السلفيين من يستلهم من فقه السلف ما يتطلبه فقه الواقع الجديد والمعيش . . ومنهم من يهاجر من واقعه المعيش إلى واقع السلف الذى تجاوزه الزمن ، وإلى تجاربهم التى طوتها القرون ، معاكسين بذلك سنة التطور ، وطامحين فى المحال ، وهو صب الحاضر فى قوالب الماضى ، وعدم التمييز بين سلفية الدين - الثابت - وسلفية الدنيا - المتجددة - والتى لا يمكن أن تكون سلفية أبداً ! . .

ومن السلفيين من سلفه عصر الازدهار والإبداع فى تاريخنا الحضارى . . ومنهم من سلفه عصر الركاة والتراجع فى مسيرتنا الحضارية . .

ومن السلفيين من سلفه تراثنا وحضارتنا وهويتنا وثقافتنا الوطنية والقومية والإسلامية . . ومن السلفيين من سلفه تراث « الآخر » الحضارى ومذاهبه وتياراته الفلسفية والاجتماعية ، وبهذا المعنى يمكن إدخال « الليبراليين » - الذين يحتذون حذو « الليبرالية » الغربية - . . و « الماركسيين » - الذين يحتذون حذو

الماركسية الغربية - . . و « القوميين » - الذين يحتذون حذو القومية الغربية - . . و « العلمانيين » - الذين يحتذون حذو العلمانية الغربية - . . إلخ . . إلخ . . فى عداد « السلفيين » الذين أصبح الموروث والماضى ومناهج النظر الغربية سلفاً لهم ، يحتذونه ، أحياناً مع قدر من التحوير ، وأحياناً بجمود وتقليد . .

ومن السلفيين من سلفه المذاهب والتيارات « النصوصية - الحرفية » فى تراثنا .. ومنهم من سلفه تيارات العقلانية فى تراثنا .. أو النزعات الصوفية فى موروثنا الحضارى . .

ومن السلفيين من سلفه مذهب تراثى بعينه ، يتعصب له ولا يتعداه .. ومن السلفيين من مرجعيته وسلفه تراث الأمة ، على اختلاف مذاهبها ، يحتضنها جميعاً ، ويعتز بها ، ويتخير منها . .

* * *

لكن . . ومع صدق وصلاحية إدخال أغلب تيارات الفكر تحت مصطلح السلفيين ، إلا أن هذا المصطلح قد ادعاه ، واشتهر به ، وكاد يحتكره أولئك الذين غلبوا « النص » على « الرأى » و « القياس » و « التأويل » وغيرها من سبل وآليات النظر العقلى ، فوقفوا عند « الرواية » أكثر من وقوفهم عند « الدراية » وحرّموا الاشتغال « بعلم الكلام » ، فضلاً عن الفلسفات الوافدة على حضارة الإسلام . . وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم - أحياناً - « أهل

الحديث» لاشتغالهم بصناعة المأثور وعلوم الرواية ، ورفضهم علوم النظر العقلى . .

« فأهل الحديث » هم التيار النصوصى ، الذى جعل النصوص والمأثورات المروية مرجع الدين الوحيد - أو شبه الوحيد - رافضين إدخال « الرأى » و « العقل » و « القياس » و « التأويل » ، وغيرها من أدوات النظر العقلى هذه فى سبر أغوار النصوص ، مفضلين على ذلك الوقوف عند ظواهر النصوص ، أو قريباً من هذه الظواهر! . .

وبالطبع ، فإن النصوص الدينية التى هى المرجع فى الدين هى الكتاب والسنة . . لكن ، بسبب اشتغال أئمة هذا التيار بمهمة جمع الحديث النبوى وتصنيفه فى « الصحاح » و « المسانيد » و « الجوامع » . . واشتغالهم بعلم مصطلح الحديث . . وضبط علم روايته ورواته - علم الجرح والتعديل - وبسبب من ضخامة هذه العلوم - كمًا وكيفًا - ومكانتها المحورية فى علوم الإسلام ، الشرعية والمدنية . . برز أئمة هذه المدرسة الفكرية كالمحترفين لهذه الصناعة الكبرى - صناعة الجمع والنقد والتصنيف والشرح لحديث الرسول ﷺ - فاشتهروا ، لذلك ، بـ « أهل الحديث » . .

ولقد كان العصر العباسى هو الحقبة الزمنية التى اشتهر فيها أمر هذه المدرسة الفكرية ، لأن ازدهار مدارس الرأى والنظر الفلسفى والعقلانى ، وتأثيرات الوافد اليونانى العقلانى ، والوافد

الفارسي الإشراقي - الغنوصي - قد أفزعت قطاعاً كبيراً من عامة الأمة وعلمائها فوجد وجدانه التعبير عن الأمن من هذا الفرع في الحصن الذي تمثل في مدرسة « أهل الحديث » ..

وكان إمام هذه المدرسة ، الذي انعقد إجماع أئمتها على إمامته لها هو : الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ - ٧٨٠-٨٥٥م) صاحب المسند الشهير .. وصاحب الورع الأشهر .. وفي هذه المدرسة نجد أبرز الأئمة الذين اشتغلوا بهذه الصناعة الفكرية ، جمعاً ونقداً وتصنيفاً للحديث ، وتقعيداً لعلوم مصطلحه وروايته ، ورواته .. من مثل ابن راهويه (٢٣٨هـ - ٨٥٢م) - وهو الإمام في علم الجرح والتعديل - .. والبخاري (٢٥٦هـ - ٨٧٠م) .. ومسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ - ٨٢٠ - ٨٧٥م) .. وأبو داود (٢٧٥هـ - ٨٨٨م) .. والدارمي (٢٨٠هـ - ٨٩٣م) .. والطبراني (٣٦٠هـ - ٩٧١م) .. والبيهقي (٤٥٨هـ - ١٠٦٦م) .. وغيرهم من أصحاب الصحاح والمسانيد والجوامع .. كما نجد - في هذه المدرسة - الفقهاء والمجتهدين والمجددين ، من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨م) وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠م) ، وأمثالهم الذين جددوا هذه المدرسة وطوروها ..

* * *

السلفية ظاهرة عباسية

فى العصر العباسى تُرجمت الفلسفة اليونانية - وهى فلسفة لادينية . العقل فيها متحرر من النقل ، لا لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين . . ففلسفة الإسلام والمسلمين هى « علم التوحيد » - علم الكلام الإسلامى - الذى تبلور منذ النصف الثانى للقرن الهجرى الأول . .

ولكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) - كان استعانة إسلامية « بسلاح العقلانية » اليونانية للرد على « الغنوصية اليونانية » ، والتى مثلت الخطر الأكبر المهدد لوسطية الإسلام - الجامعة بين العقل والنقل - . . تلك الغنوصية المغرقة فى الباطنية ، والتى سبق لها أن أخرجت النصرانية من إطار التوحيد والتنزيه إلى متاهات الحلول والاتحاد والتجسيد .

لقد ترجم المسلمون عقلانية اليونان ليردوا بها على غنوصية اليونان ، كما نستشهد نحن اليوم بشهادات الغريبيين المنصفين للإسلام لندرد بها على افتراءات الغريبيين الذين ناصبوا الإسلام العداء . .

فهذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو - قد ترجمها

المسلمون كرد يونانى على المفتونين بكل ما يأتى من قبل
اليونان! . . وليس لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين .

ولقد شهد على هذه الحقيقة - التى يجهلها كثيرون -
المستشرق الألماني «كارل هينريش بيكر» (١٨٧٦ - ١٩٣٩م)
فقال : « . . لقد كان الغنوص يحارب الإسلام دينياً وسياسياً ،
وفى هذا النضال استعان الإسلام بالفلسفة اليونانية ، وعننى بإيجاد
عالم من العلوم الدينية العقلية . . فكأن الإسلام الرسمى قد
تحالف إذاً مع التفكير اليونانى والفلسفة اليونانية ضد «الغنوص»
الذى كان خليطاً من المذاهب القائمة على النظر والمنطق ، وعلى
مذاهب الخلاص ، ومن هنا نستطيع أن نفسر حماسة الخليفة
المأمون (١٧٠ - ٢١٨هـ - ٧٨٦ - ٨٣٣م) للعمل على ترجمة أكبر
عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية .. »^(١)

ولقد نبه على هذه الحقيقة ابن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨هـ - ٩٨٠ -
١٠٣٧م) فى مقدمة «الشفاء» . . وابن طفيل (٤٩٤ - ٥٨١هـ -
١١٠٠ - ١١٨٥م) فى مقدمة «حى بن يقظان»^(٢) .

* * *

(١) بكر (وارث ووارث) - بحث منشور بكتاب (التراث اليونانى فى
الحضارة الإسلامية) ص ٧ : ١١ ، ترجمة : دكتور عبد الرحمن بدوى ،
ط «القاهرة» سنة ١٩٦٥م .

(٢) انظر كتابنا (الغزو الفكرى وهم أم حقيقة؟) ص ٢٣٣ : ٢٤٣ . ط دار
الشروق «القاهرة» سنة ١٩٨٩م .

لكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية قد أضفت على الفكر اليونانى - وهو فكر لادينى عند شريحة من فلاسفة الإسلام - هالة قاربت القداسة . . حتى لقد أصبح « المعلم الأول » وهو اللقب الشائع لأرسطو ، الذى قدموه « كمعلم أول » للإنسانية . . وليس فقط لليونان ! . .

وعلى الرغم من أن هذه الشريحة - من فلاسفة المسلمين - قد ظل تأثيرها بعيداً عن جمهور الأمة . . إلا أن فكرها هذا قد أزعج قطاعاً من قادة علماء الإسلام ، فولّد رد الفعل الذى تمثل فى تبلور « السلفية » كفرقة وتيار فكرى ، اعتصم بالنصوص الدينية . . ولا شىء غير النصوص ! . .

لقد أذن هؤلاء القادة العلماء فى الجمهور : أنه لا بد من العودة إلى إسلام السلف ، الإسلام الذى مضى وسلف ، الإسلام الذى أصبح « غريباً » فى مناخ فكرى تفلسف وقدم العقل وبراهينه على النصوص والمأثورات ، وأعمل رأى والقياس والتأويل فى هذه النصوص وتلك المأثورات . . وكان رأس هؤلاء الأعلام - أعلام الحركة السلفية - إمامها الأول والأبرز ، الإمام أبو عبد الله أحمد ابن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م) . . الذى كان - كما كان خصومه - « ظاهرة عباسية » ، بمعنى أن تبلور هذا الواقع الجديد وتلك التيارات الفكرية الجديدة ، إنما حدث فى ظل حكم دولة بنى العباس . .

كان الإمام أحمد مثلاً في الورع . . أشبه ما يكون « بقراء »
الصحابه ، قبل أن يعرف عالم الإسلام « الفقهاء » و « المتكلمين » ،
فضلاً عن « النظار من الفلاسفة والحكماء » . . كان - كما يصفه
ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠ م) - : « عن
الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، أتته البدع فنفاها ،
والدنيا فأبأها . . » ^(١) .

ولقد صاغ الإمام أحمد منهج السلفية - المنهج النصوصى -
الذى يأخذ الإسلام ، أصولاً وفروعاً ، من النصوص والمأثورات ،
وذلك فى مواجهة منهج متكلمى المعتزلة - معتزلة بغداد - الذين
كان للعقل والتأويل شأن عظيم فى المنهج الذى أخذوا بواسطته
الإسلام . .

ولقد بلغ من اتباع الإمام أحمد للنصوص والمأثورات - ولها
وحدها - الحد الذى جعله لا يرجح بالرأى أو العقل
أو القياس ^(٢) ، مأثورة على أخرى ، عندما تتعدد وتتضارب
وتتعارض المأثورات فى الأمر الواحد والقضية الواحدة ، فكان

(١) ابن القيم (إعلام الموقعين) ١/١٣٧ ط « بيروت » سنة ١٩٧٣ م .
(٢) الرأى هو : « إجمالة الخاطر فى المقدمات التى يرجى منها إنتاج
المطلوب » . أما القياس فهو : « الجمع بين الأصل والفرع فى الحكم ،
وذلك بتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره - الذى لا نص فيه -
لاتحاد العلة » .

يفتى بالحكمين المختلفين لأن لديه مآثورتين مختلفتين فى الموضوع ! . . . وبعبارة ابن القيم : « فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن ابن حنبل فى المسألة روايتان »^(١) ! .

أما أركان هذا المنهج النصوصى وأصوله ، كما صاغها إمام السلفية ، فهى خمسة ، يذكرها ابن القيم بهذا الترتيب :

الأصل الأول : النصوص : فإذا وجد النص أفتى به ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان . . . ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف .

الأصل الثانى : ما أفتى به الصحابة : فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى ، لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدّها إلى غيرها . . . ولم يقدم عليها عملاً ولا رأياً ولا قياساً . . .

الأصل الثالث : إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد القولين حكى الخلاف فيها ، ولم يجزم بقول . . .

الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف : إذا لم

(١) إعلام الموقعين ٢٩/١ .

يكن فى الباب شىء يدفعه . وهو الذى رجحه . . (الحديث الضعيف) ^(١) - على القياس .

الأصل الخامس : القياس للضرورة : فإذا لم يكن عنده فى المسألة نص ، ولا قول للصحابة ، أو واحد منهم ، ولا أثر مرسل أو ضعيف ، عدل إلى القياس ، فاستعمله للضرورة . .

هذه هى الأصول الخمسة لمنهج الإمام أحمد . . وهى تعتمد وتدور ، أولاً وقبل كل شىء آخر ، بل وأخيراً ، على النصوص والمأثورات وتقف عند هذه النصوص والمأثورات ، وتكرر استخدام الرأى والقياس ، فضلاً عن العقلانية والتأويل ، حتى فى ترجيح نص على آخر من هذه النصوص .

لقد كان الإمام أحمد يسمى « النص » : « الإمام » ! . . وكما يقول ابن القيم ، معقّباً على أصول منهجه هذا : فإنه « كان شديد الكراهة والمنع للإيتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف ، ولقد قال لبعض أصحابه : « إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام . . » ^(٢) .

(١) الحديث الضعيف - عند ابن حنبل - كما يقول ابن القيم : هو المقابل للصحيح ، وقسم من أقسام الحديث الحسن ، فهو ليس الضعيف بالمعنى المتعارف عليه عند المتأخرين من علماء الحديث .

(٢) (إعلام الموقعين) . ٢٩/١ - ٣٣ .

ويسروى عنه ابنه عبد الله ، فيقول : « سمعت أبى يقول :
الحديث الضعيف أحب إلى من رأى . . . » .

وعندما سأله ابنه عبد الله « عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه
صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه ، وأصحاب رأى ،
فمن يستفتى ويسأل؟ قال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل
أصحاب رأى ، ضعيف الحديث أقوى من رأى »^(١) .

وانطلاقاً من هذا المنهج النصوصى ، الذى لا يلتفت لغير
المأثورات ، رأت هذه السلفية النصوصية أن علماء أمة محمد ﷺ
منحصرين فى النصوصيين ، فهم قسمان : حفاظ الحديث ،
والفقهاء^(٢) . .

ورأت ، كذلك ، أن النصوص والمأثورات قد حوت كل شىء
من أمور الدين والدنيا ، وأن « الرسول ﷺ قد بين كل شىء ، وأنه
قد توفى وما طائر يقلب جناحيه فى السماء إلا ذكر للأمة منه
علماً ، وعلمهم كل شىء . . »^(٣) .

والنصوص ، التى جعلها هذا المنهج السلفى مصدراً وحيداً ، قد
شملت - إلى جانب الكتاب والسنة - أقوال صحابة رسول الله ﷺ
فهم « الذين حازوا قصبات السباق ، واستولوا على الأمر ،

(١) إعلام الموقعين ٧٦/١ ، ٧٧ .

(٢) المصدر السابق ٨/١ ، ٩ .

(٣) المصدر السابق ٣٧٥/١ .

فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم فى اللحاق . . فأى خصلة خير لم يسبقوا إليها؟! وأى خطة رشد لم يستولوا عليها؟! . . لقد أيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالاً^(١) . . وكانت أفهامهم فوق أفهام جميع الأمة وعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ وقواعد دينه وشرعه أتم من علم كل من جاء بعدهم . . !^(٢)

وبسبب من « المثالية . . والقداسة » التى أضفاها هذا المنهج السلفى على النصوص - كل النصوص - امتدت هذه « المثالية » إلى العصر الذى قيلت فيه هذه النصوص ، وشاع فى الحركة السلفية تعظيم الماضى ، وزاد ذلك التعظيم كلما ازداد هذا الماضى إيغالاً فى القدم واقترباً من عصر صحابة رسول الله ﷺ ، فكان أن قرروا « أن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعى التابعين ، وهلم جراً . وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب ، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذى بينهم فى الفضل والدين . . »^(٣) .

* * *

(١) إعلام الموقعين ٥/١ ، ٦ .

(٢) ابن القيم (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٧٨ . تحقيق :
دكتور محمد جميل غازى . ط « القاهرة » سنة ١٩٧٧ م .

(٣) (إعلام الموقعين) ١/١١٨ .

هكذا ، على هذا النحو أضفت « السلفية النصوصية » المثالية
والقداسة على النصوص والمأثورات ، ووقف منهجها النصوصي
عند هذه النصوص والمأثورات . . بل لقد وقف - هذا المنهج
النصوصي - عند ظواهر هذه النصوص ، عندما رفض أن يعمل
فيها الرأي أو الاجتهاد أو القياس أو التأويل^(١) ، حتى عندما
كانت تتعارض وتتناقض هذه المأثورات ومضامينها . . .

ولقد روى أعلام الدعوة السلفية عن إمامهم أحمد بن حنبل
الكثير الذي يدعم « المنهج النصوصي » ويذكره ، ورووا عنه
- كذلك - شعراً يقول فيه :

دين النبي محمد آثار	نعم المطية للفق الأنصار
لا تخدعن عن الحديث وأهله	فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفقى طرق الهدى	والشمس طالعة لها أنوار

ورووا عن بعض أعلامهم أيضاً :

العلم : قال الله قال رسوله	قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العلم نصبك للخلاف سقاهة	بين النصوص وبين رأى سفيه
كلا ولا نصب الخلاف جهالة	بين الرسول وبين رأى فقيه

(١) التأويل : هو « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله ، إذا
كان هذا المحتمل موافقاً للكتاب والسنة غير مخل بعادة لسان العرب
فى التجوز » .

كلا ولا رد النصوص تعمدًا حرًا من التجسيم والتشبيه
حاشا النصوص من الذى رميت به من فرقة التعطيل والتمويه^(١)

* * *

هكذا تبلورت السلفية النصوصية الأولى - كفرقة ومدرسة
وتيار - على يد الإمام الورع أحمد بن حنبل . كرد فعل نصوصى
على عقلانية اليونان المنفلتة من النصوص الدينية . . وعلى الذين
تأثروا بهذه العقلانية اليونانية من متكلمى الإسلام . . ولذلك
حرمت هذه السلفية النصوصية لا الفكر اليونانى فقط بل وحتى
علم الكلام ! . . .^(٢)

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٧٩/١ .

(٢) جدير بالذكر أن (النصوص) - فى أى منهج - ليست عيبًا . . فليس
هناك دين ولا فلسفة ولا مدرسة فكرية بلا نصوص . . بل إن الذين
يهاجمون النصوص يعتمدون على «نصوص» ! . . وإنما النقد يوجه
إلى العزوف عن استخدام مناهج النظر فى فقه النصوص . . وإلى
التوقف عند ظواهر النصوص دون تفسيرها فى ضوء المقاصد ، التى
جاءت النصوص لتحقيقها .

تطور السلفية

هناك ظاهرة - طبيعية - فى « تاريخ الأفكار » التى مثلت مقولات ونظريات الفرق الإسلامية والمدارس والتيارات الفكرية فى تاريخنا الحضارى . . هى ظاهرة « التطور » الذى حدث لهذه الأفكار والمقولات والنظريات . . وللمناهج التى استخدمها العلماء فى إبداع هذه الأفكار . . وهو تطور طبيعى ، بحكم تغير الدوافع . . والمقاصد . . والوقائع . . والملابسات . .

● فالأشعرية : التى بدأت - لدى إمامها أبو الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ - ٧٣٦ - ٨٧٤ م) « رد فعل » شديد المحافظة إزاء عقلانية المعتزلة - وخاصة معتزلة بغداد ، الذين تأثروا بالفكر اليونانى . . هذه الأشعرية قد تطورت تطوراً كبيراً لدى جيل المجددين لها : من مثل : -

- الباقلانى ، أبو بكر محمد بن أبى الطيب (٤٥٣ هـ - ١٠١٣ م) .

- والجوينى ، إمام الحرمين ، أبو المعالى ، عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف (٤١٩ - ٤٧٨ هـ - ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

- وحجة الإسلام الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد
ابن محمد (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م) .

الذين خرجوا بالأشعرية من « رد الفعل » إلى « الفعل » .
والذين كانوا بحق أبرز الفرسان وأعظم البناة لصرح الأشعرية
- كمذهب .. ومدرسة .. وتيار - استقطب جمهور الأمة الإسلامية .
وفى ميدان التطوير الذى حدث لقواعد الأشعرى ونهجه أعطى
هؤلاء الفرسان - وخاصة الباقلانى والغزالي - للأشعرية جرعة من
« العقلانية » لا نغالى إذا قلنا إنها اقتربت بها من عقلانية معتزلة
البصرة - قبل تأثر المعتزلة بعقلانية اليونان - . .

ففى عصر هؤلاء المجددين للأشعرية كان نجم الاعتزال قد
شحب ضوؤه - اللهم إلا تلك الصحوة التى مثلها قاضى القضاة
عبد الجبار بن أحمد (٤١٥ هـ - ١٠٢٥ م) وتلامذته ، والتى
تركزت فى الدولة البويهية بالمشرق ، وكانت الساحة - من حول
الأشعرية - تزخر بالسلفية النصوصية من جانب ، وبالفلسفة
والفلاسفة من جانب آخر ، فنمت عقلانية الأشعرية ، وتطورت
« بوسطيتها » حتى اقتربت من عقلانية المعتزلة الأولى ووسطيتها
فى عدد من المواقف والمشكلات . . حدث ذلك بحكم قانون
التوازن الفكرى فى المجتمع والأمة والحضارة ، وهو القانون الذى
تتوقف على فعله وفعاليته صحوة الحضارة وحياتها ، أو غفوتها ،
وسلوكلها طريق الجمود فالتراجع فالانحلال .

فعند الباقلاني نجد الاحتكام إلى المنطق ، والجدل النظري ، والأدلة والبراهين العقلية ، أكثر مما نجد الوقوف عند أدلة السمع والنصوص والمأثورات^(١) . . وذلك بعد أن كان الأشعرى يستخدمهما معاً - أدلة العقل والنقل - على نحو يشعر ، لا بوقوفه فقط بينهما مستفيداً منهما ومستعيناً بهما ، بل وبتغليبه حجج النقل على براهين العقل ..

وعند الغزالي تتحرك « الإضافة العقلانية » « بوسطية » الأشعرى . . فبعد أن كانت « وسطية » بين « العقل » و « النقل » نراها « الوسطية » التي تمزجها معاً . . وبعد أن كانت تسلم بإمكانية تعارضهما ، ومن ثم تقول بالانحياز إلى « النقل » عند حدوث هذا التعارض ، رأيناها تحكم حكماً جازماً بنفي تعارض العقل والنقل ، سالكة سبل تأويل النقل إن هو تعارض ظاهره مع برهان العقل ، حتى يتفق وهذا البرهان ، ومنبهة على عدد من الشروط والمواصفات التي لا بد منها للاعتداد بالنص في ميدان البرهنة والحجاج . .

(١) انظر مقدمة تحقيق الأستاذين محمود محمد الخضيرى ، دكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة لكتاب الباقلاني (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) ص ١٥ : ٢٦ ط « القاهرة » سنة ١٩٤٧ م .

يقول الغزالي - معبراً عن هذا التطور الذى أصاب « الأشعرية »
عندما يتحدث عن منهج « عصابة أهل الحق والسنة » إزاء الموقف
من « العقل » و « النقل » وعن مذهبهم فى التأليف بينهما ، والتوفيق
- الذى يسميه - أحياناً - « التلفيق » بينهما - أى جدلهما ونسجهما ! -
يقول :

« إنهم اطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرائع
وموجبات العقول^(١) ، وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع
المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن من ظن من الحشوية
وجوب الجمود على التقليد ، واتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا
من ضعف العقول وقلة البصائر ، وأن من تغلغل من الفلاسفة
وغلاة المعتزلة^(٢) فى تصرف العقل ، حتى صادموا قواطع
الشرع ، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر . فميل أولئك إلى
التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم
والاحتياط . بل الواجب المحتوم فى قواعد الاعتقاد : ملازمة
الاقتصاد ، والاعتماد على الصراط المستقيم ، فكلا طرفى
قصد الأمور ذميم .

(١) لاحظ الفارق الدقيق ، والموحى ، بين « المقتضيات » - فى جانب
الشرائع - و « الموجبات » فى جانب العقول .

(٢) فى مقابل الحشوية - النصوصيين - يضع الفلاسفة وغلاة المعتزلة . .
وليس كل المعتزلة ، وإنما الذين تأثروا باليونان .

وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر ، وينكر مناهج البحث والنظر ، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ وبرهان العقل هو الذى عُرف به وصدقه فيما أخبر ، وكيف يهتدى للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر ؟ وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر ؟ فليت شعرى ! كيف يفرع إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر ؟ . أو لا يعلم أن خطو العقل قاصر ؟ وأن مجاله ضيق منحصر ؟ . هيهات ، قد خاب على القطع والبتات ، وتعسر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات . فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآداء ، ومثال القرآن : الشمس المنشرة الضياء . فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر فى غمار الأغبياء ! . فالمعرض عن العقل ، مكتفياً بنور القرآن ، مثاله : المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان ! ، فلا فرق بينه وبين العميان ! . فالعقل مع الشرع نور على نور^(١) .

وهذا الجمع والتأليف بين العقل والنقل ، لا يدع الغزالى مجالاً للشك فى أن العقل هو الحاكم والحكم فيه إذا ما لاح التعارض بين ظواهر النصوص وبراهين العقول . .

(١) الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ٢ ، ٣ . ط « القاهرة » مكتبة صبيح ، بدون تاريخ .

- فالنصوص السمعية ، ذات الحجية ، لا بد من أن تكون قاطعة في متنها ومستندها ، لا يتطرق إليها احتمال .

- والشرط في التقيد « بالسمعيات » أن يحكم العقل « بجواز » مدلولاتها . أما إذا قضى باستحالتها فالواجب تأويل هذه « السمعيات » .

- وإذا توقف العقل فلم يقطع « بالجواز » أو « الاستحالة » إزاء نص من النصوص ، صدقنا به حتى يتمكن العقل من القطع فيه . .
- وكل النصوص الموحية بما يخالف البراهين العقلية ، إما أنها غير صحيحة . . وإما أنها قابلة للتأويل ، يقرر الغزالي هذه الحقائق فيقول :

« وكل ما ورد السمع به ، ينظر ، فإن كان العقل مجوزاً له وجب التصديق به قطعاً ، وإن كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها ، لا يتطرق إليها احتمال وجب التصديق بها . . وأما ما قضى العقل باستحالاته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به ، ولا يتصور أن يشمل السمع على قاطع مخالف للعقول . وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة ، والصحيح منها ليس بقاطع ، بل قابل للتأويل . فإن توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض فيه باستحالة ولا جواز ،

وجب التصديق لأدلة السمع ، فيكفى فى وجوب التصديق
انفكاك العقل عن القضاء بالإحالة ، وليس يشترط اشتماله
على القضاء بالتجوز^(١) .

هكذا يقرر الغزالى ويقطع بتأخى العقل والنقل فى عبارات
لا ينقصها الحسم والوضوح حتى ليجد القارئ شبهة كبيرة بين
صياغته هذه ونظيرتها عند ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ - ١١٢٦ -
١١٩٨ م) التى يقول فيها :

« إنا ، معشر المسلمين نعلم ، على القطع أنه لا يؤدي
النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق
لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له ، ونحن نقطع قطعاً أن
كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك
الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى . . »^(٢) .

لقد كان هذا تطوراً واضحاً فى عقلية « الأشعرية » ونهجها ،
وتطويراً للقواعد التى وضعها مؤسسها أبو الحسن الأشعرى ، من
قبل البناء الذين رفعوا هذه القواعد وبلوروا بناءها مذهباً متكاملأ ..

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) ابن رشد (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال)
ص ٣١ : ٣٣ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ط « دار المعارف »
سنة ١٩٧٢ م .

ويشهد لهذه الحقيقة ، أن هذا التطور والتطوير كان يلقي قدرًا من الرفض والتفور من قبل أشاعرة وقفوا عند قواعد أبي الحسن لا يتعدونها : .. ربطهم إليها « التعصب المذهبي » الذي يصيب « عامة » أتباع المذاهب ، بل والكثير من « خاصة » هؤلاء الأتباع ! .. ولذلك وجدنا الغزالي وهو يوجه النقد لهذا « التعصب المذهبي » وجمهوره ، يسلك فريقًا من الأشعرية ضمن من يوجه إليهم الانتقاد ، فيقول فى نص يبلغ به القمة فى العقلانية واتساع الأفق :

« .. وأما اتباع العقل الصرف ، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى ، الذين أراهم الحق حقًا ، وقواهم على اتباعه .

وإن أردت أن تجرب هذا فى الاعتقادات ، فأورد على فهم « العامى المعتزلى » مسألة معقولة جلية ، فيسارع إلى قبولها ، فلو قلت له : إنه مذهب الأشعرى ! لنفر وامتنع عن القبول ، وانقلب مكذبًا بعين ما صدق به ! ، لما كان سيئ الظن بالأشعرى ، إذ كان قبح ذلك فى نفسه منذ الصبا ، وكذلك تقرر أمرًا معقولاً عند « العامى الأشعرى » ، ثم تقول له : إن هذا قول المعتزلى ! فينفر عن قبوله ، بعد التصديق ، ويعود إلى التكذيب ! .

ولست أقول هذا طبع « العوام » بل طبع أكثر من رأيته من المتوسمين باسم العلم ، فإنهم لم يفارقوا العوام فى أصل التقليد ،

بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل ، فهم فى نظرهم لا يطلبون الحق ، بل يطلبون طريق الحيلة فى نصره ما اعتقدوه حقاً بالسمع والتقليد ، فإن صادفوا فى نظرهم ما يؤكد عقائدهم ، قالوا : قد ظفرنا بالدليل ! وإن ظهر لهم ما يضعف مذهبهم قالوا : قد عرضت لنا شبهة ! . فيضعون الاعتقاد المتلقف بالتقليد أصلاً ، وينبذون بالشبهة كل ما يخالفه ، وبالدليل كل ما يوافقه ! . وإنما الحق ضده ، وهو : أن لا يعتقد شيئاً أصلاً وينظر إلى الدليل ، ويسمى مقتضاه : حقاً ، ونقيضه : باطلاً .

وكل ذلك منشأه الاستحسان والاستقباح بتقديم الألفة والتخلق بأخلاقها منذ الصبا . . . » ^(١) .

فمن منا - إذا صفت نفسه من سحب التعصب وكدر التحيز الأعمى وغبش التقليد والجمود - لا يمنح كل إعجابه لحجة الإسلام الغزالي على هذه الشهادة الصادقة ، التى تعدت حدود النقد لتيارات الفكر فى عصره إلى حيث أصبحت شهادة « نقد ذاتى » لتيارات الفكر ، على وجه العموم والإطلاق !؟ .

واتساقاً مع هذا الموقف « العقلانى المستنير » كان رفض الغزالي لموقف أولئك المسارعين إلى « تكفير المخالفين » . . وفى ذلك قال :

(١) (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ٩٨ ، ٩٩ .

« . . والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه : الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، خطأ والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم . . »^(١).

هكذا انتقلت « الأشعرية » - على يد العلماء الأعلام الذين طوروها - من مرحلة « رد الفعل » إلى مرحلة « الفعل » . . فنمت فيها جرعة العقلانية ، التى استوعبت « الاعتدال الاعتزالي » . . وبهذا التطور ، الذى تجلت فيه كثير من معالم « الوسطية الإسلامية » ، استقطبت « الأشعرية » جمهور أمة الإسلام^(٢).

* * *

وكما حدث هذا التطور « الكيفى - النوعى » للأشعرية ، على يد الغزالي وأقرانه . . حدث أيضاً للسلفية على يد كوكبة من العلماء الأعلام . . وفى مقدمتهم :

- أبو الوفاء بن عقيل (٤٣١-٥١٣هـ - ١٠٤٠-١١١٩م)

- وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ - ١٢٦٣-١٣٢٨م)

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٤٣ .

(٢) انظر : جلال محمد عبد الحميد موسى (نشأة الأشعرية وتطورها) ط « دار الكتاب اللبنانى - بيروت » سنة ١٩٧٠م .

- وابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ-١٢٩٢-١٣٥٠م)

● فبعد أن كان الفقه - فى « السلفية النصوصية » - هو « فقه النصوص » - ولا شىء غير النصوص - نجد تأكيد ابن القيم على « فقه الواقع » ، الذى هو الطريق إلى « فقه الواجب » - وإلى عقد القران بينهما . . وفى ذلك يقول :

إن هاهنا نوعان من الفقه ، لا بد للحاكم منهما :
فقه فى أحكام الحوادث الكلية ، وفقه فى نفس الواقع
وأحوال الناس . . ثم يطابق بين هذا وهذا ، فيعطى الواقع
حكمة من الجواب ، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع^(١) . .
فالمفتى والحاكم - « القاضى » - والعالم : من يتوصل بمعرفة
الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله . .^(٢) .

● ولما كان هذا الواقع متغيراً متطوراً . . أكد ابن القيم على
تغير الفتاوى والأحكام واختلافها تبعاً لتغير الأزمنة والأمكنة
والأحوال والنيات والعوائد . . وعقد لهذا المبحث الهام فصلاً فى
كتابه « إعلام الموقعين » وصفه بأنه « فصل عظيم النفع جداً »^(٣) . .
وبذلك تحرر العقل المسلم من أحكام السلف وفتاويهم ..

(١) (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٣٠ .

(٢) (إعلام الموقعين) ٨٧/١ ، ٨٨ .

(٣) المصدر السابق : ٣/٣ .

وانفتحت أمامه الآفاق لأحكام جديدة وفتاوى جديدة للواقع الجديد حتى ولو خالفت ما قرر السلف من فتاوى وأحكام . . وبذلك لم يعد ثبات النصوص قيداً على تطور الفتاوى وتغيير الأحكام . .

● وعند ابن عقيل وابن القيم نجد إدخال السياسة - التى لم ترد بها نصوص فى صلب الشريعة - وهو انقلاب على «المنهج النصوى» الذى قرره «السلفية الأولى - سلفية الإمام أحمد»... وذلك أن «مقاصد الشريعة» - التى تحدث عنها هذان الإمامان - هى المعيار .. وليس - فقط - «النصوص» إن مقاصد الشريعة هى : إقامة العدل ، وتحقيق المصالح ، ودفع المضار فى المجتمع ، ومن ثمَّ فإن كل ما يحقق هذه المقاصد فهو «شرع وشريعة» أو جزء من «الشرع والشريعة» حتى ولو لم ينزل به الوحي ولم ينطق به الرسول . . فالمهم ألا تخالف «السياسة» النصوص . . وليس شرطاً أن تقف عند النصوص . . وفى تقرير هذا التطور المنهجى الهام . . قدم ابن القيم بحثاً نفيساً - تحت عنوان (اختلاف العلماء فى العمل بالسياسة) . . قال فيه : «وجرت فى ذلك مناظرة بين أبى الوفاء بن عقيل وبين بعض الفقهاء الشافعية :

فقال ابن عقيل : العمل بالسياسة هو الحزم ، ولا يخلو منه إمام . .

فقال الآخر : لا سياسة إلا ما وافق الشرع . .

فقال ابن عقيل : السياسة : ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحى .

فإن أردت بقولك : « لا سياسة إلا ما وافق الشرع » ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع ، فصحيح ، وإن أردت : ما نطق به الشرع ، فغلط وتغليط للصحابة ، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل (التمثيل) - ما لا يجحده عالم بالسير ، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف ، كان رأياً اعتمدوا فيه على المصلحة ، وكذلك تحريق على - كرم الله وجهه - الزنادقة فى الأخاديد ، عندما قال :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت نارى ودعوت « قبرا »^(١).

ونفى عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج . . من المدينة ، عندما خشى منه فتنة نساء المجاهدين المقاتلين . .

وبعد أن يورد ابن القيم نص حوار ابن عقيل مع الفقيه الشافعى ، وهو الحوار الذى يقرر فيه ابن عقيل أن « السياسة » التى لم تخالف ما نطق به الشرع ، والتى تستجيب « للمصلحة » ، هى شرع ، اتسع لها وبها مضمون مصطلح « الشريعة » . . ، بعد أن يورد ذلك ، يعقب فيقول :

(١) قنبر : غلام على بن أبى طالب .

« .. وهذا موضع مزلة أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضنك فى معترك صعب ، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجروا أهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التى يعرف بها المحق من المبطل ، وعطلوها ، مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع .

والذى أوجب لهم ذلك نوع تقصير فى معرفة حقيقة الشريعة ، والتطبيق بين الواقع وبينها ، فلما رأى ولاية الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشئ زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة ، فأحدثوا لهم قوانين سياسية تنتظم بها مصالح العالم ، فتولد من تقصير أولئك فى الشريعة ، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر وتعذر استدراكه . وأفرط فيه طائفة أخرى ، فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله . وكلا الطائفتين أتيت من قبل تقصيرها فى معرفة ما بعث الله به رسوله ، فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صبحه بأى طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره ، والله

تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته فى نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التى هى أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين - بما شرعه من الطرق - أن مقصوده : إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها ، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها ، وإنما المراد غاياتها ، التى هى المقاصد ، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها . وهل يظن بالشرعية الكاملة خلاف ذلك ؟! ..

إننا لا نقول : إن السياسة العادلة مخالفة للشرعية الكاملة ، بل هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهى من الشرع ..

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى : شرعية ، وسياسة ، كتقسيم غيرهم الدين إلى : شرعية ، وحقيقة ، وتقسيم آخرين الدين إلى : عقل ونقل . وكل ذلك تقسيم باطل . بل السياسة ، والحقيقة ، والطريقة ، والعقل ، كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد ، فالصحيح قسم من أقسام الشرعية ، لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا ..

ومن له ذوق فى الشريعة ، واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد فى المعاش والمعاد ، ومجيئها بغاية العدل الذى يسع الخلائق ، وأنه لا عدل فوق عدلها ، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح ، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها ، وفرع من فروعها ، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ، ووضعها موضعها ، وحسن فهمه فيها ، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة . فإن السياسة نوعان :

سياسة ظالمة : فالشريعة تحرمها .

وسياسة عادلة : تخرج الحق من الظالم الفاجر ، فهى من الشريعة ، علمها من علمها ، وجهلها من جهلها . . وهذا أصل من أهم الأصول وأنفعها . . » ^(١) .

هكذا تطور الموقف السلفى إزاء هذه القضية الهامة . . فبعد الوقوف عند النصوص . . ولا شئ غير النصوص . . وبعد القول بأن « النصوص محيطة بأحكام الحوادث ، ولم يحلنا الله ولا رسوله على رأى ولا قياس ، بل قد بين الأحكام كلها ، والنصوص كافية وافية بها . . وفيها غنية عن كل رأى وقياس وسياسة واستحسان . . »

(١) (إعلام الموقعين) ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، و(الطرق الحكمية) ص ١٧ - ١٩ ، ٥٠ .

بعد هذا الموقف . . والمنهج . . والقول . . تطور المنهج السلفى إلى القول بأن السياسة العادلة هى قسم من الشريعة وجزء منها ، حتى ولو لم ينزل بها وحى ولم ينطق بها رسول . . أى حتى وإن كانت زائدة على النصوص . . المهم ألا تكون مخالفة للنصوص . .

* * *

● أما شيخ الإسلام ابن تيمية - والذى مثل « فيلسوف السلفية » ، وأبرز مجددىها . . فإننا نجد لديه :

- انتصاراً للعقل والعقلانية . . يقول فيه :

« إن ما عرف بصريح العقل لا يُتَصَوَّرُ أن يعارضه منقول صحيح قط . . وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع .

وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك .

ووجدتُ ما يُعرف بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذى يُقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح المعقول ؟ .

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل
يخبرون بمجازات العقول ، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه ،
بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»^(١) . .

والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل ، فالحق
لا يتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق ، والله فطر عباده على
معرفة الحق ، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة .
قال الله تعالى : ﴿ سَتُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى
يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (فصلت: ٥٣) - فأخبر أنه سيريهم الآيات
الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق ،
فتتطابق الدلالة القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب
الشرع المنقول والنظر المعقول»^(٢) .

فالعقل الصريح قرين النقل الصحيح . . والحكمة أخت
الشرعة . . والتعارض بينهما غير وارد البتة ، اللهم إلا إذا غابت
الصراحة عن العقل أو غابت الصحة عن النقل . . لأن العقل
الصريح لا يثمر إلا الحق . . وكذلك النقل الصحيح . . إذ
المصدر واحد ، وهو الحق ، سبحانه وتعالى .

(١) ابن تيمية : (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ٨٣/١
ط «القاهرة» سنة ١٣٢١هـ .

(٢) ابن تيمية : (منهاج السنة النبوية) ٨٢/١ . ط «القاهرة» سنة ١٣٢١هـ .

● كذلك نجد لدى ابن تيمية :

- انتصاراً للتحسين والتقبيح بواسطة العقل . . يقول فيه :
« وأكثر الطوائف على إثبات الحُسن والقُبْح العقليين . وهذا قول الحنفية ، ونقلوه أيضاً عن أبى حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ - ٦٩٩ - ٧٦٧ م) نفسه ، وهو قول كثير من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، كأبى الحسن التميمي (٣٧١ هـ) وأبى الخطاب وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م) وكأبى على بن هريرة (٣٤٥ هـ) وأبى بكر القفال الشاشي (٣٦٥ هـ) وغيرهما من الشافعية . وكذلك من أصحاب مالك (٩٣ - ١٧٩ هـ - ٧١٢ - ٧٩٥ م) وكذلك أهل الحديث ، كأبى نصر السجزي (٤٤٤ هـ) وأبى القاسم سعد بن على الزنجاني (٤٧١ هـ) وغيرهما .

بل هؤلاء ذكروا أن نفى ذلك هو من البدع التي حدثت في الإسلام في زمن أبى الحسن الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ - ٨٧٤ - ٩٣٦ م) لما ناظر المعتزلة في القدر بطريق الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ - ٧٤٥ م) ونحوه من أئمة الجبر ، فاحتج على هذا النفي . قالوا : وإلا فنفى الحُسن والقُبْح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة

والسلف فى تعليل الأحكام وبيان حكمة الله فى خلقه وأمره ،
وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسن الذى يُعلم بالعقل وما فى
مناهيه من القُبْح المعلوم بالعقل ، ينافى قول النفاة .

والحُسن والقُبْح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة
لهم وضارة لهم ، وهذا مما لا ريب فيه أن يُعرف بالعقل ، لهذا
اختار الرازى (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ - ١١٥٠ - ١٢١٠ م) فى آخر
أمره أن الحُسن والقُبْح العقليين ثابتان فى أفعال العباد .

وأما إثبات ذلك فى حق الله تعالى ، فهو مبنى على معنى
محبة الله ورضاه ، وغضبه وسخطه ، وفرحه بتوبة التائب ، ونحو
ذلك .

وأما العقل ، فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم
الإنسان ما ينفعه ويفعله ، ويعلم ما يضره ويتركه . والمراد
بالحسن : هو النافع ، والمراد بالقبيح : هو الضار ، فكيف يقال :
إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح؟ وهل أعظم تفاضل
العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ .

بل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ،
وينفر عن من يتصف بالقبايح ، فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع
كلامه ورؤيته ، وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه . .

إن العقل يحب الحق ويلتذّ به ، ويحب الجميل ويلتذّ به ، وإن محبة الحمد والشكر والكرم هى من العقليات .. وإن للإنسان قوتين : قوة علمية ، فهى تحب الحق ، وقوة عملية ، فهى تحب الجميل ، والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده ..^(١)

نعم .. هكذا تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن قدرة العقل على التحسين والتقيح .. أى إدراك الحسن والقبح فى الأشياء .. بل وأكد أن هذا هو مذهب سلف هذه الأمة وأئمتها .. فأزال أوهاماً متراكمة فى «عقول» خصومه وأنصاره أجمعين .. فهلا أعادوا قراءته؟! .. وهلا فقهوا عباراته الجميلة والعميقة التى يقول فيها :

«إن جنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة ، وينفر عن من يتصف بالقبايح .. وإن العقل يحب الحق ويلتذّ به ، ويحب الجميل ويلتذّ به .. وإن للإنسان قوتين : قوة علمية ، فهى تحب الحق . وقوة عملية ، فهى تحب الجميل . والجميل هو الحَسَن ، والقبيح ضده ..

وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟ .. فكيف يقال : إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح»؟!.

(١) ابن تيمية : (كتاب الرد على المنطقيين) ص ٤٢٠ - ٤٢٢ ، ٤٢٩ ،
٤٣٠ ، ٤٣٢ . ط «دار المعرفة - بيروت» .

● وبعد أن كانت السلفية الأولى - السلفية النصوصية - تكاد تستبعد «القياس».. وجدنا ابن تيمية - مجدد السلفية وفيلسوفها - يعتبر :

- القياس هو الميزان العدل ، الذى أنزله الله .. ويقول :
« .. والقياس الصحيح هو من العدل الذى أنزله (الله) ..
ولا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان ، فلا يختلف نص
ثابت عن الرسل وقياس صحيح - لا قياس شرعى
ولا عقلى - . ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة العقلية تخالف
الأدلة الصحيحة العقلية ، وأن القياس الشرعى الذى روعيت
شروط صحته يخالف نصاً من النصوص ، وليس فى الشريعة
شئ على خلاف القياس الصحيح ، بل على خلاف القياس
الفاسد ..

ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان - النص والقياس
الشرعى أو العقلى - فأحد الأمرين لازم :
إما فساد دلالة ما احتج به من النص ، إما بألا يكون ثابتاً عن
المعصوم ، أو لا يكون إلا على ما ظن .
أو فساد دلالة ما احتج به من القياس - سواء كان شرعياً
أو عقلياً - بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع فى الأقيسة من
الألفاظ المجملة المشتبهة ...

ولا يجوز لعاقِل أن يظن أن الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان ، لوجوه :

أحدها : أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح ، وإبراهيم وموسى ، وغيرهم . وهذا المنطق اليونانى وضعه أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) قبل المسيح بثلاثمائة سنة . فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا ؟!

الثانى : أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليونانى ، وإنما ظهر فى الإسلام لما عُرِّبَت الكتب الرومية فى دولة المأمون (١٧٠ - ٢١٨ هـ - ٧٨٦ - ٨٣٣) أو قريباً منها .

الثالث : أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه يعيونه ويذمونه ، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية»^(١) .

فبعد أن نفرت السلفية الأولى - النصوصية - من القياس ، كرد فعل للمنطق اليونانى . . رأينا ابن تيمية - فى الفلسفة المتجددة - يعتمد القياس الصحيح - الشرعى والعقلى - كآلية أصيلة من آليات النظر « بالموازين العقلية » ، التى اعتمدها المسلمون ، قبل

(١) الرد على المنطقيين ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

ترجمة المنطق الأرسطى وبعد ترجمته ، فانتقل بالموقف السلفى
إزاء القياس من « رد الفعل » إلى « الفعل » المتوازن .

● وبعد أن كانت السلفية - عند الإمام أحمد - شديدة النفور
من التأويل . . نجد موقف ابن تيمية بإزاء التأويل متسماً بالتوازن
والموضوعية . . فهو :

- يميز بين التفسير - المقدور للعلماء - وبين مآلات
الإلهيات والغيبيات التى لا يعلمها إلا الله . . وذلك بقوله :
« والتأويل المقبول ما دل على مراد المتكلم . . فالتأويل إذا لم
يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله
من حيث الجملة فى كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب
التحريف والإلحاد ، لا من باب التفسير وبيان المراد .

وأما بيان تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو
نفس الحقيقة التى أخبر عنها ، وذلك فى حق الله هو كنه ذاته
وصفاته التى لا يعلمها غيره . . ولهذا قال السلف : إنا لا نعلم
كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه .

وكذلك الصحابة والتابعون ، فسروا جميع القرآن ، وكانوا
يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، وإن لم يعلموا
كيفية ما أخبر به الله عن نفسه ، وكذلك لا يعلمون كيفيات

الغيب، فإن ما أعدده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأت ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر .

وأما من قال : إن التأويل الذى هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله ، وقالوا إنهم يعلمون معناه .

والآيات التى ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله ، إنما نفى عن غيره علم تأويلها ، لا علم تفسيرها ومعناها..»^(١) .

فإدراك مآلات الإلهيات والمغيبات وكنهها هو مما اختص الله به نفسه - سبحانه - . . لأن اللغة والعلم الإنسانى - النسبى - لا يستطيعان التعبير عن حقائق هذه الإلهيات والمغيبات . . والممكن - للعلماء - هو التفسير لما ورد حول هذه الإلهيات والمغيبات . .

وإذا كان التأويل هو السعى إلى إدراك مراد المتكلم ، فالباب أمامه مفتوح . . أما إذا كان المراد من التأويل تحميل الكلام بما لم يرد المتكلم - كالتأويل الباطنى . . والتأويل الحداثى الوضعى - فهو مرفوض .

(١) « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » ج ١ ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦٧ .

● وفى قضية : التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله :-

كان ابن تيمية - ككل أئمة أهل السنة والجماعة - شديد الحذر والتحذير من التكفير - على خلاف ما يتوهم الذين لم يفقهوا حقيقة موقف الإسلام من هذه القضية . . التى يتحدث عنها ابن تيمية فى حسم ووضوح فيقول :

«والذى نختاره ألا نكفر أحداً من أهل القبلة ، والدليل عليه أن تقول : المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها مثل :

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟

وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟

وأنه هو متحيز ؟

وهل هو فى مكان وجهة ؟

وهل هو مرئى أم لا ؟

لا تخلو - أن تتوقف - صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف . والأول باطل ، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبى ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل فى زمانه عليه الصلاة

والسلام ، ولا فى زمان الصحابة والتابعين ﷺ علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على هذه الأصول . وإذا كان كذلك : لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحاً فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة .

إن الكفر حكم شرعى ، مُتَلَقَّى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه وليس كل ما كان خطأ فى العقل يكون كفوفاً فى الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صواباً فى العقل تجب فى الشرع معرفته . . وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه . .

وقد نُقِلَ عن الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤هـ - ٧٦٧ - ٨٢٠م) - رضى الله تعالى عنه - أنه قال : « لا أُرَدُّ شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية^(١) ، فإنهم يعتقدون حلَّ الكذب » .

أما أبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - فقد حكى الحاكم (٣٣٤هـ - ٩٤٥م) - صاحب (المختصر) فى كتاب (المنتقى)

(١) الخطائية : من غلاة الشيعة ، أتباع أبى الخطاب محمد بن أبى زينب ، وهم مشبهة ، ادعوا نبوة الأئمة ، وأنه لا بد من رسول صامت مع الرسول الناطق ، وأن محمداً ﷺ هو الناطق ، وعلى هو الصامت ، ولقد ثاروا بالكوفة ، وقمعت ثورتهم سنة ١٤٣هـ . وهم - بالتقية - يستحلون الكذب .

عن أبى حنيفة أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة . وحكى أبو بكر
الرازى عن الكرخى (٢٦٠ - ٣٤٠ هـ - ٨٧٤ - ٩٥٢ م) وغيره
مثل ذلك . . »^(١)

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القبلة ، الذين
يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . وعلل هذا
الموقف تعليلاً يستدعى التأمل والاهتمام العظيم ، وذلك عندما
أورد المسائل التى دار الخلاف حولها بين الفرق الإسلامية فى علم
أصول الدين ، والتى انزلت كثيرون إلى تكفير المخالفين فيها ،
فقطع بأن هذه « المسائل الأصول » لا يتوقف صحة الدين على
معرفة الحق فيها . . وبذلك الموقف الحاسم نزع « فتنة
التكفير » من صفوف الأمة الإسلامية بإطلاق . . ذلك أن الفقه
هو علم الفروع ، ولم يرد التكفير فى الفروع . . ثم ها هو
شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج الاختلاف حول هذه « المسائل
الكلامية الأصول » من أسباب التكفير . . فهى ليست من
أركان الإيمان ولا أركان الإسلام ، التى جاءت بها النصوص
قطعية الدلالة والثبوت . .

وأعلن - كذلك - أن هذا المذهب الذى اختاره هو مذهب أئمة
المذاهب المعتمدة فى فكر الإسلام . .

(١) (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) ١/٥٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

● وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالي ، قد تصدى « لفتنة التكفير » ، وقال :

« إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة . . وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم.. »^(١)

وحذّر من تكفير المخالفين . . وقصر الإيمان على فريق من النظّار دون بقية الفرق . . فقال :

« ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من النظّار فهو إلى الكفر والتناقض أقرب .

أما الكفر ، فلأنه نزله منزلة النبي المعصوم من الزلل ، الذي لا يثبت الإيمان إلا بموافقته ، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته .

وأما التناقض ، فهو أن كل واحد من النظّار يوجب النظر ، وألا ترى في نظرك إلا ما رأيت ، وكل ما رأيت حجة ، وأى فرق بين من يقول : قلّدتني في مجرد مذهبي ، وبين من يقول : قلّدتني في مذهبي ودليلي جميعاً ؟ . وهل هذا إلا تناقض؟! »^(٢)

(١) الغزالي (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٤٣ .

(٢) الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ، ٤ . ط القاهرة سنة ١٩٠٧ م .

ونهى - الغزالي - عن تكفير المتأولين - لأن التأويل يدرأ تهمة الكفر ، فقال :

« ولا يلزم كفر المتأولين ، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه . . »

ولم يستثن من ذلك حتى الذين يبادرون إلى التأويل بغلبات الظنون . . فقال : « ومن الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع ، ولا ينبغي أن يُبادرَ أيضا إلى كفره في كل مقام ، بل يُنظر فيه ، فإن كان تأويله في أمر لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتها فلا نكفره . . ولعل الظن في مثل هذه الأمور التي لا تتعلق بأصول الاعتقاد يجري مجرى البرهان في أصول الاعتقاد ، فلا يُكفر فيه ولا يُبدع ».

كذلك ميز الغزالي بين الزندقة المطلقة . . والزندقة المقيدة . . فقال : « والزندقة المطلقة أن تنكر أصل المعاد عقليا وحسيا ، وتنكر الصانع للعالم أصلا ورأسا . . »

وأما إثبات المعاد بنوع عقلي مع نفى الآلام واللذات الحسية ، وإثبات الصانع مع نفى علمه بتفاصيل العلوم ، فهي زندقة مقيدة بنوع اعتراف بصدق الأنبياء . . »^(١).

(١) الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٣ - ١٥ .

وقدم - الغزالي - فى ضبط الفكر بهذا المبحث الخطر - التكفير - «وصية» . . و «قانونا» . . وذلك عندما قال :

«واعلم أن شرح ما يكفر به وما لا يكفر به يستدعى تفصيلا طويلا . . فاقنع الآن بوصية وقانون :

أما الوصية : فأن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ، ما داموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله ، غير مناقضين لها ، والمناقضة : تجويزهم الكذب على رسول الله ﷺ بعذر أو بغير عذر ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه . وأما القانون : فهو أن تعلم أن النظريات قسمان ، قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع .

وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله ، وبرسوله ، وباليوم الآخر ، وما عداه فروع . واعلم أنه لا تكفير في الفروع أصلا إلا في مسألة واحدة وهى أن ينكر أصلا ديننا علم من الرسول ﷺ بالتواتر ، ولكن في بعضها تخطئة ، كما في الفقهيات ، وفي بعضها تبديع ، كالخطأ المتعلق بالإمامة وأحوال الصحابة .

واعلم أن الخطأ في أصل الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها يوجب شىء منه التكفير . . ولا يلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة ويجعلون الإيمان بالإمام مقرونا بالإيمان بالله

ورسوله ولا إلى خصومهم المكفرين لهم بمجرد مذهبهم في الإمامة ، فكل ذلك إسراف ، إذ ليس في واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ أصلاً ، ومتى وجد التكذيب وجب التكفير وإن كان في الفروع نعم ، ولو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه به الكفر ، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه نظر ، لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض يعرفه المحصلون لعلوزم أصول الفقه . فهذا حكم الفروع .

والحق الصريح : أن كل من اعتقد ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل عليه القرآن اعتقاداً جازماً فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلته ، بل الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جداً ، مشرف على الزوال بكل شبهة . . .^(١)

* * *

إذا كان هذا هو موقف الأشعرية - في طورها الجديد - ومرحلة تطورها - طور « الفعل » ، لا « رد الفعل » - إزاء هذا المبحث الخطر « فتنة التكفير » التي سقطت فيها قطاعات من الفرق الكلامية ، فإن « السلفية الجديدة » - ممثلة في شيخ الإسلام ابن تيمية - قد سارت على هذا الطريق . . ونحن عندما

(١) الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) . ص ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ،

نتأمل ما سبق وأوردناه لابن تيمية من التمييز بين الأصول التي يتوقف عليها صحة الإيمان وبين « مسائل الأصول » التي اختلفت فيها الفرق الإسلامية . . نجده متفقاً تماماً مع ما قدمناه للغزالي من التمييز بين « الأصول » - أصول الاعتقاد - وبين « الفروع » - التي لا تكفير فيها . . فالكفر هو التكذيب للرسول ﷺ فى شىء مما جاء به متواتر . . وضده الإيمان . . الذى هو التصديق بما جاء به الرسول ﷺ .

● وكما لم يُكفر الغزالي الشيعة الإمامية - الذين يكفرون أهل السنة والجماعة لاختلافهم معهم فى الإمامة - وحذر من مبادلتهم تكفيراً بتكفير . . كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير الذين وقعوا فى خطيئة التكفير لمخالفيهم . . فقال :

« . . ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة فى الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذى لا بد منه ، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم .

وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مخالفاً لهم ، مكفراً لهم ، مستحلاً لدمائهم ، كما لم يكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلى

ومن والاهما ، واستحلالهما لدماء المسلمين المخالفين لهم^(١) .. لأن الكفر حكم شرعى ، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله ، كمن كذب عليك ، وزنى بأهلك ، ليس لك أن تكذب عليه وتزنى بأهله ، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله تعالى ، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله..»^(٢)

كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير المعين بغير حجة ولا برهان .. فكفر المقولة لا يستلزم تكفير قائلها .. وفى ذلك يقول شيخ الإسلام :

« إني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية ، التى من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى . وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية والمسائل العلمية ، وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية .. »^(٣)

(١) (منهاج السنة النبوية) ٩٥/٥ . تحقيق : دكتور محمد رشاد سالم .

(٢) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٣) ابن تيمية (مجموعة الفتاوى) ٢٢٩/٣ . ط القاهرة .

.. وأما من قال : إن نفى التوسل - الذى سماه استغاثة - بغيره كفر ، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ - ١١٨١ - ١٢٦٢ م) وأمثاله ، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب ، بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفتريين على الدين ، لا سيما مع قول النبى ﷺ : [أيما رجل قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما] ^(١) .

كذلك استنكر ابن تيمية تكفير البعض لأئمة المذاهب الإسلامية - مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة - وغيرهم وأصحابهم ، بسبب الاختلاف معهم فى الاجتهاد والرأى .. وقال : « لقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ، ومن كفرهم بذلك - (جواز وقوع الصغائر والأخطاء من الأنبياء .. ولا يقرون عليها) - استحق العقوبة الغليظة التى تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين » ^(٢) .

كذلك رفض ابن تيمية تكفير المجتهد المخطئ حتى ولو كان الاجتهاد الخاطئ فى المسائل العقدية .. وقال :

(١) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) الرد على البكرى ١٠١/٣٥ ، ١٠٢ .

« .. وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط فى ذلك
عظيم . فقد ثبت فى الصحيح عن الثابت بن الضحاك عن
النبي ﷺ قال : [.. ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمناً بكفر
فهو كقتله] . وثبت فى الصحيح أن « من قال لأخيه : يا كافر ،
فقد باء بها أحدهما » .

وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف
يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله^(١)
هكذا تحدث فيلسوف السلفية ، شيخ الإسلام ابن تيمية ..
وهكذا تطورت السلفية من ردود الفعل النصوصى - على « عقلانية
اليونان .. المجردة من النص الدينى » تطورت من تلك الصورة
الأولى التى عرف بها زمن الإمام الورع أحمد بن حنبل .. الذى
« لم يكن - كما قال الغزالي - ممعناً فى النظر »^(٢) .

فغدت هذه السلفية - على يد أعلامها الجدد والعظام :
أبو الوفاء بن عقيل .. وابن تيمية .. وابن القيم .. وأمثالهم .. -
غدت (فعلاً) وليس مجرد (رد فعل) .. واستوعبت الكثير من
عقلانية الإسلام وأبدعت فى فقه الواقع وفى السياسة الشرعية ..

(١) ابن تيمية (كتاب الاستقامة) ١/١٦٥ ، ١٦٦ . تحقيق : دكتور محمد
رشاد سالم .

(٢) الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٠ .

وشاركت أئمة الأشعرية هذه المواقف الشجاعة فى رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . كما تبنت واعتمدت الكثير من آليات النظر العقلى فى فقه النصوص ، والاجتهاد فيما لا نص فيه - من رأى . . والقياس . . والتأويل الصحيح - . . وبذلك أصبحنا أمام (سلفية جديدة) ، توازى فيها العقل والنقل . . واستعانت بأدوات النظر لإقامة كامل الإسلام فى الواقع الجديد الذى تبلورت فيه .

وبذلك أصبحنا - أمام هذا التطور - بإزاء أكثر من سلفية :

- سلفية نصوصية : هى « رد فعل » للعقلانية اليونانية اللادينية .

- وسلفية عقلانية : هى « فعل » توازن فيه العقل والنقل . .

سعى به جيل المجددين إلى تجديد دنيا المسلمين بتجديد الإسلام .

وتلك حقيقة كبرى يغفل عنها الكثيرون من المنتسبين

للسلفية . . ومن خصوم هذا التيار ! . .

وإذا كان هناك - بعد الذى قدمناه - من لا يزال يشك فى تطور

السلفية ، وتجاوزها الكثير مما كانت عليه فى زمن الإمام أحمد ،

فليقرأ نص ابن تيمية الذى يعلن فيه هذه الحقيقة ، والذى يقول

فيه :

« إن كثيرا من المتأخرين المنتسبين إلى الإمام أحمد -
 كابن عقيل ، وصدقة بن الحسين [٤٧٧ - ٥٧٣ هـ ١٠٨٤ -
 ١١٧٧ م] وابن الجوزي [٥٠٨ - ٥٩٧ هـ ١١١٤ -
 ١٢٠١ م] - قد مالوا إلى بعض كلام المعتزلة ، بينما كان
 الأشعري أقرب إلى مذهب الإمام أحمد من هؤلاء»^(١) .

فالأشعرية رد فعل هي أقرب إلى سلفية رد الفعل ، بينما
 اقترب السلفيون الجدد من بعض الآراء التي رفضها المؤسسون
 لهذا الاتجاه ! .

(١) « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » ج ١ ص ١٦١ .

السلفية فى العصر الحديث

فلما كان عصرنا الحديث . . وفى بادية « نجد » على وجه التحديد . . ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦ هـ - ١٧٠٢ - ١٧٩٢ م) . . فمثلت لوناً متميزاً من السلفية . . هو أقرب - بسبب بداوة البيئة . . وفقرها الفكرى والفلسفى - إلى « رد الفعل السلفى » - كما كان عند الإمام أحمد بن حنبل - منه إلى « السلفية العقلانية » - كما كانت لدى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عقال . .

لقد نظر ابن عبد الوهاب فوجد عامة الناس يتخذون الوسائل والوسائط شفعاء إلى الله ، بل ويتوجهون إليهم بالطلب والدعاء والاستغاثة فى الملمات . . كما وجد البدع قد أصابت العبادات بالزيادة والنقصان . . فلما عرض صورة « إسلام العامة » هذه على حقيقة « إسلام السلف » وجد أن الإسلام الأول - إسلام السلف - قد أصبح غريباً ! . . فكان أن وجد نفسه فى ذات الموقف الذى وقف إمام السلفيين القدماء - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م) - عندما دعا إلى العودة إلى إسلام ما قبل الفتوحات . . واليونانيات . . وعلم الكلام . . ذلك الإسلام الذى يكفى الإنسان منه النصوص ، دونما حاجة إلى العقلانية الكلامية أو الفلسفية ، وما أثمرت من « قياس » و « رأى » و « تأويل » .

وكانت بادية نجد ، البسيطة ، الفقيرة فى الفكر المركب ، أكثر ملاءمة لهذا الفكر السلفى البسيط ، فظواهر النصوص تكفى للإجابة على علامات استفهام إنسانها البسيط ، كما تكفى لتصحيح معتقداته وتصوراته ، وإعادة عباداته إلى إطار الإسلام الصحيح والبسيط . .

بدأ ابن عبد الوهاب يدعو إلى إسلام السلف . . ويركز على إصلاح «العقائد» . وتقويم «التصورات» ، وتصحيح «العبادات» .. ولقد ساعدت «خشونة البيئة البدوية على تميز الأسلوب الوهابى بالخشونة : . . فحكم بالشرك - الظاهر الجلى - على المتوسلين إلى الله بالأولياء الصالحين والمشاهد والمزارات والرموز ، بل ورأى أن شركهم هذا هو أعظم من شرك الجاهلية الأولى^(١) . ورفض - ابن عبد الوهاب - كما صنع أعلام السلفية الأولى - أن يحتكم لغير النصوص ، فهاجم «القياس» حتى لو كان صحيحاً ، وأعرض عن «التأويل» فى فهم النصوص وتفسيرها^(٢) .. وأعلن أن «الرأى» لا وزن له بجانب النصوص^(٣) .

(١) ابن عبد الوهاب : رسالة (هدية طيبة) - مطبوعة ضمن (مجموعة التوحيد) ص ١٥٦ . ط القاهرة المكتبة السلفية .

(٢) ابن عبد الوهاب : رسالة (هذه مسائل الجاهلية) ص ٨٧ .

(٣) عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابية) ص ١٢ ، ط القاهرة سنة ١٩٧٤ م .

وهكذا عادت بداوة البيئة النجدية بهذه السلفية الوهابية - إن جاز التعبير - إلى « السلفية الحنبلية » . . وتخلفت بها عن التطور والتقدم الذي مثلته سلفية ابن تيمية وجيل المجددين لهذا التيار . . وكان طبيعياً أن تصطدم هذه « السلفية النجدية » بفكرية البدع والخرافات التي كان يرفعها عدد من خلفاء آل عثمان !

ولم يقف أمر هذا الصدام عند الحدود الفكرية . . فلقد كان ابن عبد الوهاب أكثر من « شيخ » وأعظم من « فقيه » ، وأكبر من « داعية » . . ومن ثم فإنه لم يشأ أن يقف بدعوته عند رسائل يؤلفها أو مواعظ يلقيها أو مذهب فقهي يبشر به ، أو حتى حلقة من الأتباع والمريدين . . لقد أراد أن تكون له « دعوته » « دولة » تضمن لها التطبيق والانتشار والاستمرار . . فالله يزع « بالسلطان » ما لا يزع « بالقرآن » ! لقد أراد أن تستكمل سلفيته « النقص » الذي أصاب سلفية الإمام أحمد . . وسلفية ابن تيمية ومدرسته . . « نقص » الدولة والسلطة التي تحرس « الدعوة » وتضعها في الممارسة والتطبيق . .

ولقد زاد هذا العزم والمسعى من احتمالات التصادم ومن حجمه مع خلفاء آل عثمان !

لقد غادر ابن عبد الوهاب « حريملا » - التي بدأ فيها دعوته - إلى « العيينة » فعرض دعوته على رئيسها عثمان بن أحمد ابن معمر ، الذي استجاب لدعوته ، فعقد معه عهداً أن ينصر دعوة (لا إله إلا الله)، ويسخر قوته لاقتلاع عقائد « الشرك » ورموزه ،

مقابل « أن يملكه الله نجداً وأعرابها »^(١) . فتحرك جيش « العيينة » وفي مقدمته ابن عبد الوهاب لهدم القباب ، واقتلاع الأشجار وإزالة الرموز التي كان العامة يقدسونها ويتخذونها وسائل تقربهم - بزعمهم - إلى الله زلفى ! وكان قبر الصحابي زيد ابن الخطاب (١٢ هـ - ٦٣٣ م) ، باليمامة ، من بين القباب التي قاد ابن عبد الوهاب عملية هدمها ، بعد أن أجفل حتى جند أمير « العيينة » عن الإقدام على هدمه ! ولقد استفز ذلك أعراب الناحية ، فحشي عثمان بن معمر عداءهم ، فطلب من ابن عبد الوهاب مغادرة المنطقة خوفاً على حياته . فغادر « العيينة » إلى « الدرعية » سنة ١١٥٨ هـ - ١٧٤٥ م . .

وفي الدرعية تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أميرها محمد بن سعود (١١٧٩ هـ - ١٧٦٥ م) . . فسادت الدعوة السلفية فيها وفي نجد وما تأخمها . . ثم أخذ الشيخ يعرض دعوته على حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد الرسول ﷺ في موسم الحج والزيارة . . وبدأ الحجاج يسمعون ويتناقلون آراءه التي تحكم « بالكفر » حتى على خليفة المسلمين العثماني !

وكان ابن عبد الوهاب يقود « الجهاد » في طليعة جيش ابن سعود . . فهاجموا « كربلاء » بالعراق واستولوا على الكنوز الذهبية والفضية النفيسة لمشاهدها ومزاراتها سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠١ م . . ودخلوا المدينة المنورة سنة ١٢٢٠ هـ - ١٨٠٥ م ،

(١) عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابية) . ص ٦٤ .

وأزالوا القباب والشواهد الخاصة بمزارات الصحابة في مقابر
البقيع . . وفي العام التالي ذهب ابن سعود إلى مكة حاجاً ،
ومستعرضاً قوته ، فبايعه « شريفها » ، وطرد من كان بها من
رجال الدولة العثمانية . .

وهكذا تمت للسلفية النجدية - الدعوة . . والسلطة - السيطرة
على الحرمين ونجد والحجاز ، فتصاعد تحديها « للدولة
العثمانية » و « لفكريتها » المثقلة بالشعوذة والخرافات !

لكن العثمانيين بعد أن فشلوا في مواجهة هذه « السلفية
النجدية » و « سلطتها » استعانوا بمحمد علي باشا (١١٨٤ -
١٢٦٥ هـ ، ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) والجيش المصري ، الذي أسقط
دولة هذه الدعوة ، واحتل عاصمتها « الدرعية » في ٧ ذي القعدة
سنة ١٢٣٣ هـ (٨ ديسمبر سنة ١٨١٨ م) ، بعد سنوات طويلة
من القتال . . وذلك بعد ثلاثة أرباع القرن على ظهور دعوة الشيخ
ابن عبد الوهاب . .

لكن « الوهابية - الدعوة » بقيت وظلت تسعى لإقامة « الدولة » ،
حتى تيسر لها ذلك في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين
الميلادي ، على يد الملك عبد العزيز آل سعود (١٢٩٣ -
١٣٧٣ هـ ، ١٨٧٦ - ١٩٥٣ م) .

* * *

لقد مثلت هذه « السلفية النجدية » واحدة من بواكير دعوات
اليقظة والتجديد والإحياء في عصرنا الحديث . . لكن بداوة بيئتها

وفقر الفكر الفلسفي عند إمامها قد جعل إسهامها على جبهة
اليقظة والإحياء متمثلاً في رفض التبعية الفكرية للغرب
الاستعماري ، مع العجز عن الإبداع في بلورة البديل الذي يملأ
الفراغ . . ومن ثمَّ يمنع الوافد الغربي من التمدد في هذا الفراغ !
لقد اتخذت هذه « السلفية النجدية » - بسبب بدوأة البيئة
وبساطتها . . وبسبب فقرها الفكري - موقفاً غير ودي من
« العقلانية » ومن « التمدن » . .

فظواهر النصوص كانت كافية للإجابة على ما تثيره بيئتها
البدوية البسيطة من مشكلات ، وما تطرحه من علامات استفهام ..
وموارثها السلفية - سلفية الإمام أحمد بن حنبل - قد رفضت
« عقلانية المسلمين » - علم الكلام - ضمن رفضها « لعقلانية
اليونان » ! ولقد جاءت هذه « السلفية النجدية » محكومة بأوضاع
بيئتها البدوية ، فرفضت « التمدن » عامة ، كجزء من رفضها ذلك
« التمدن الغربي » الذي كان يتسلل إلى عالم الإسلام من تلك
الثغرات التي فتحها الغرب في جدار آل عثمان !

ولقد دفع هذه « السلفية النجدية » على هذا الدرب ، وأوغل بها
في هذا السبيل خلطها الشديد بين ما هو « دنيا » وما هو « دين » . .
فلما لم تميز بينهما ، حسبت أن تجديد « الدنيا » يتحقق بما
يتجدد به « الدين » ، فدعت إلى « السلفية الدنيوية » كما دعت إلى
« السلفية الدينية » وغفلت عن أن تجديد ثوابت الدين لا بد فيه من
« الاتباع » دون « الابتداع » ، بينما تجديد متغيرات الدنيا لا بد فيه

من «الابتداع . . والإبداع» في إطار المقاصد الدينية والكلديات والقواعد والأطر العامة التي نزل بها الروح الأمين على الرسول ﷺ . . نعم . . غفلت عن أن تجديد الدين إنما يكون بالعودة للمنابع - للسلف - بينما تجديد الدنيا لا بد فيه من فقه الواقع والتطلع إلى المستقبل . . فكانت ثمرات هذا الخلط : «الجمود» على جبهة التمدن . . وإن حدثت التنقية للعقائد والعبادات من البدع والخرافات . .

* * *

ولقد تجلت عبقرية الإمام محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) في التقييم الموضوعي لهذه السلفية ، سلفية شيخ الإسلام ابن تيمية . . وسلفية الشيخ ابن عبد الوهاب .
● فمحمد عبده قد مثل لوناً من السلفية العقلانية المستتيرة ، فدعا «إلى فهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى» . . أى إلى السلفية فى ثوابت الدين ، التى تعود فى فهمه إلى المنابع الجوهرية والنقية قبل ظهور الخلاف . .

وفى ذات الوقت ، دعا إلى العقلانية فى فقه النصوص «لتحرير الفكر من قيد التقليد . . واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه ، وتقل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم

الإنسانى ، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث فى أسرار الكون ، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العمل»^(١).

● كما دعا - بهذه السلفية الدينية - إلى : « تصحيح الاعتقاد ، وإزالة ما طرأ عليه من الخطأ فى فهم نصوص الدين ، حتى إذا سلمت العقائد من البدع تبعها سلامة الأعمال من الخلل والاضطراب ، واستقامت أحوال الأفراد ، واستنارت بصائرهم بالعلوم الحقيقية - دينية ودنيوية - وتهذبت أخلاقهم بالملكات السليمة»^(٢) . .

● ولهذه السلفية العقلانية ، التفت الإمام محمد عبده إلى تراث شيخ الإسلام ابن تيمية ، فأشار بطبع كتابيه (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) و(منهاج السنة النبوية) - فطبعاً لأول مرة قبل عام من وفاة الأستاذ الإمام . . ووصف ابن تيمية بأنه « أعلم الناس بالسنة ، وأشدهم غيرة على الدين » . . ووصف خصومه الذين يكيلون له الشتائم بأنهم « مقلدون يملئون

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣١٨/٢ . دراسة وتحقيق : دكتور

محمد عمارة . ط «بيروت» سنة ١٩٧٢ ، و«القاهرة» سنة ٢٠٠٦ م .

(٢) دكتور محمد عمارة (الإصلاح بالإسلام) ص ١٥ . ط «القاهرة»

سنة ٢٠٠٦ م .

أفواههم بهذه الشتائم (لابن تيمية) - وعليهم إثمها وإثم من يقفوه بها إلى يوم القيامة»^(١).

● أما السلفية النجدية - سلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب - فلقد وقف منها الإمام محمد عبده موقفاً موضوعياً متوازناً . . .
لقد مدح إصلاحها على جبهة العقائد ، وجهادها ضد البدع والخرافات . . فقال :

« إن مذهبهم حسن ، ولقد أنكرت كثيراً من البدع ، ونحت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه . . »
لكنه انتقد « تقليدها اللاعقلاني » ، فقال :

« لقد زعمت أنها نفضت غبار التقليد ، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن ومتون الأحاديث ، لتفهم أحكام الله منها . . لكنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقييد به ، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة ، فلم يكونوا للعلم أولياء ، ولا للمدنية السليمة أحياء . . بل كانوا أضيق عطناً - (أفقاً) - وأخرج صدىً من المقلدين»^(٢).

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ٣/٣٥٩ .

(٢) المصدر السابق : ٣/٣١٤ .

كما انتقد غلو هذه السلفية الوهابية فى الممارسة والتطبيق . .
فقال : « لقد قامت الوهابية للإصلاح ، ومذهبهم حسن ، لولا
الغلو والإفراط :

- أى حاجة إلى قولهم بهدم قبة النبى ﷺ ؟!
 - والقول بكفر جميع المسلمين؟! .
 - والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادتهم؟! .
- نعم ، لا بأس بالمبالغة فى القول والخطابة لأجل التأثير
بالتريغيب أو الترهيب والتنفير ، ولكن ما كل ما يقال يكتب
ويبنى عليه عمل . . »^(١)
- تلك هى السلفية ، كما عرفها التراث الحضارى للإسلام . .
● لقد بدأت - فى العصر العباسى - « نزعة نصوصية » صرفة ..
كرد فعل « للعقلانية اليونانية » اللادينية ، المنفلتة من أية نصوص
دينية . .

● ثم تطورت إلى « سلفية عقلانية » على يد فيلسوفها شيخ
الإسلام ابن تيمية . . فغدت « فعلاً » توازن فيها العقل والنقل . .
وفقه الواقع مع فقه الأحكام . .

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ٥٣٧/٣ .

● ثم جاءت « السلفية النجدية » - فى دعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب - « رد فعل » للبدع والخرافات التى طرأت على عقائد الإسلام وعباداته فى بادية نجد . . فوقفت إيجابياتها عند تنقية هذه العقائد والعبادات من البدع والخرافات . . لكن بدعوة البيئة ، وفقرها الفكرى - مع الحذر الشديد من الوافد الغربى - قد وقف بها - فى العقلانية . . والتمدن - عند الجمود والتقليد . .

* * *

واليوم . .

وفى إطار تصاعد مد اليقظة الإسلامية - التى تمثل أعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه - نجد هذه « السلفية النجدية » قد توزعتها العديد من التوجهات . . وطرأت عليها الكثير من الانشاقات فمنها :

- ما يسمى بالسلفية العلمية . . التى تحاول استلهاش المشروع التجديدى لشيخ الإسلام ابن تيمية . . مع مواءمته لمستجدات الواقع المعيش . .

- وما يسمى بالسلفية الجهادية . . التى سلكت طريق العنف فى التغيير . . ومن هذه السلفية الجهادية من يختص بالعنف الامتدادات الاستعمارية الغربية فى ديار الإسلام . . ومنها من يتوجه بالعنف إلى هز الاستقرار فى مجتمعات الإسلام .

- ومن هذه السلفية المعاصرة فصيل - محدود الحجم والتأثير - بلغ فى الغلو والجمود حدوداً فاقت الخيال . . حتى لقد كتب بعضهم فى تكفير أئمة السلفية!! . .

فقالوا عن ابن القيم :

« إنه زائف ، مبتدع ، كذاب ، وقح ، بليد ، غبى ، جاهل ، ضال مضل ، خارجى ، معلون ، كافر . . بلغ فى كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه ، ولا يحسن لمؤمن أن يغض عنه ولا أن يتساهل فيه . . . وفيه تصوف وابتداع ، وخصوصاً فى كتاب (مدارج السالكين) و(كتاب الروح) . . »!!! .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية . . فلقد قال عنه أحد كتّاب هذه السلفية الظلامية :

« إنه لا تؤخذ منه أحكام الولاء والبراء . . ولقد سئمت من تتبع مخازى هذا الرجل المسكين ، الذى ضاعت مواهبه فى شتى البدع !!! . . ومن اتخذه إماماً إنما يتخذه إماماً فى الزيغ والشذوذ »!!! (١) . .

* * *

(١) دكتور محمد موسى الشريف : (القدوات الكبار بين التحطيم والانبهار) ص ٥ ، ١٧ - ١٩ . ط دار الفرقان سنة ٢٠٠٧ م . . وهو ينقل هذه النصوص «الظالمة والمظلمة» عن كتب (براءة أهل السنة) و(السيف الصقيل) و(تبديد الظلام المخيم) و(المفردات) .

وهكذا نجد أنفسنا - تاريخياً . . وحديثاً - أمام عدد من
السلفيات . . وليس أمام سلفية واحدة . . كما يحسب كثير من
السلفيين . . ومن خصوم السلفيين؟^(١) .

(١) لمزيد من التفصيل في هذا المبحث ، انظر الفصل الذى كتبناه عن
« السلفية » بكتابنا (تيارات الفكر الإسلامى) ص ١٢٧ - ١٦٤ . ط دار
الشروق - القاهرة . سنة ٢٠٠٧ م . وكذلك الفصل الذى كتبناه عن
« الوهابية » بكتابنا (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) ص ١٦٠ - ١٦٧ .
ط . دار الشروق - القاهرة سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م . وانظر - كذلك -
كتابنا (مقام العقل فى الإسلام) ط . دار نهضة مصر - القاهرة سنة
٢٠٠٨ م . وكتابنا (مقام العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية) طبعة
مكتبة وهبة ٢٠١١ م . وكتابنا (إزالة الشبهات عن معانى المصطلحات)
ط . دار السلام سنة ٢٠١٠ م .

المصادر والمراجع

ابن تيمية : (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)
طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ . و (منهاج السنة النبوية) طبعة
القاهرة سنة ١٣٢١هـ . و (كتاب الرد على المنطقيين) طبعة دار
المعرفة - بيروت . و (مجموع الفتاوى) طبعة القاهرة . و (كتاب
الاستقامة) بتحقيق : دكتور محمد رشاد سالم . طبعة السعودية .
و (الرد على البكرى) .

ابن رشد - أبو الوليد - : (فصل المقال فيما بين الحكمة
والشريعة من الاتصال) دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة .
طبعة دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٧٢م .

ابن القيم : (إعلام الموقعين) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م .
(الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) تحقيق : دكتور محمد
جميل غازى . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

أبو البقاء الكفوى : (الكليات) تحقيق : دكتور عدنان درويش ،
محمد المصرى . طبعة دمشق سنة ١٩٣١م .

الباقلانى : (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعتلة والرافضة
والخوارج والمعتزلة) تقديم وتحقيق : محمود محمد الخضرى ،
دكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م .

بيكر - كارل هينريش - : (وارث ووارث) - بحث منشور
بكتاب (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) ترجمة : دكتور
عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

الجرجاني - الشريف - : (التعريفات) طبعة القاهرة سنة
١٩٣٨ م .

جلال محمد عبد الحميد موسى : (نشأة الأشعرية وتطورها)
طبعة بيروت سنة ١٩٧٠ م .

عبد الكريم الخطيب : (الدعوة الوهابية) طبعة القاهرة سنة
١٩٧٤ م .

الغزالي - أبو حامد - : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)
طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ م . و (الاقتصاد في الاعتقاد) طبعة
مكتبة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ .

محمد عبده - الأستاذ الإمام - : (الأعمال الكاملة للإمام
محمد عبده) دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت
سنة ١٩٧٢ م . وطبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م .

محمد بن عبد الوهاب - الشيخ - : (هدية طيبة) منشور
ضمن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية - القاهرة . و (هذه
مسائل الجاهلية) منشور ضمن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة
السلفية - القاهرة .

دكتور محمد عمارة : (الغزو الفكرى : وهم أم حقيقة؟)
طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م . و (تيارات الفكر الإسلامى) طبعة دار
الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٧ م . و (مقام العقل فى الإسلام) طبعة
دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٨ م . (إزالة الشبهات عن معانى
المصطلحات) طبعة دار السلام - القاهرة سنة ٢٠١٠ م . و (الإصلاح
بالإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦ م . و (الطريق
إلى اليقظة الإسلامية) طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٠ م .
و (مقام العقل عند شيخ الإسلام ابن تيمية) طبعة مكتبة وهبة -
القاهرة سنة ٢٠١١ م .

دكتور محمد موسى الشريف : (القدوات الكبار بين التحطيم
والإنبهار) طبعة دار الفرقان سنة ٢٠٠٧ م .

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف.....	٣
١- تحرير مفاهيم المصطلحات.....	٦
٢- السلفية ظاهرة عباسية.....	١٦
٣- تطور السلفية.....	٢٦
٤- السلفية فى العصر الحديث.....	٦٤
المصادر والمراجع.....	٧٧
فهرس الموضوعات.....	٨٠